كلام في الاقتصاد

الإصلاحات مستمرة

المحرر الاقتصادي

■ أجندة الإصلاحات الوطنية التي أقرها مجلس الوزراء والمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام المنعقد في عدن نهاية العام الماضي، بدأ تنفيذها بالفعل منذ مطلع العام الجاري، وهي تسير بخطى حثيثة ومدروسة.

إرادة سياسية قوية وجادة يمثلها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، هي التي تحرك وتنشط باستمرار ملف الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة، حيث أكد فخامته مراراً على أهمية تنفيذ الإصلاحات واستكمالها.

وهناك فريق حكومي إداري وفني يعمل بشكل دؤوب على تنفيذ ومتابعة هذه الإصلاحات، مما يعكس الحرص عليها وأهميتها في إحداث التطوير المنشود في كافة مناحي الحياة، وتحقيق التنمية الشاملة.

هذه المصفوفة الشاملة من الإصلاحات لم تبدأ فقط بإقرار قانون الذمة المالية ولن تنتهي بمشروعي قانوني مكافحة الفساد، والمناقصات والمزايدات الحكومية اللذين سيتم البدء بمناقشتهما وإقرارهما من قبل مجلس الوزراء، ومن ثم إحالتهما إلى مجلس النواب للمناقشة والتصويت عليهما في دورة انعقاده الجديدة عقب انتهاء إجازة عيد الفطر المبارك.. بل انها تمتد لمجالات تعزيز سلطة القضاء واستقلاليته وتحقيق الشفافية المالية والرقابية، والحد من البطالة والفقر وتوفير فرص العمل، وتمكين المرأة، وغيرها من المجالات.

ولاتتوقف أهمية تلك الإصلاحات الشاملة على خلق البيئة الاقتصادية والاجتماعية السليمة، وإيجاد المناخ التشريعي والاستثماري الملائم فقط، بل ترتبط كذلك بمرحلة جديدة تعيشها اليمن منذ فوز فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخراً، ومنذ الإعلان عن بدء تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامته في الفترة القادمة.

أبرز ملامح المرحلة الجديدة تأهيل الاقتصاد اليمني لمواكبة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، واندماجه وانضمامه في هذا المحيط الإقليمي الحيوي والمهم وذلك من خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦-٢٠١٠م وبرنامج التأهيل العشري ٢٠٠٦-٢٠١٥م بالإضافة إلى حشد الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية عن طريق المؤتمر الدولي للمانحين لدعم التنمية في اليمن والمقرر انعقاده في العاصمة البريطانية لندن منتصف الشهر القادم.

..شركة «دي. إن. أو» النرويجية تعلن اكتشاف نفطي جديد في شبوة

● أعلنت شركة «دي. إن. أو» النرويجية العاملة في التنقيب عن النفط باليمن انها ستبدأ أواخر أكتوبر الجاري انتاج النفط بحقلي جودة الثاني والثالث بقطاع الامتياز ٣٢ في محافظة شبوة بطاقة تتراوح بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ برميل من النفط يومياً لكل بئر.

وتوقعت الشركة في بيان لها اكتشافات نفطية جديدة في بئر جودة الثالث في اليمن، وأكدت انه تم حفر البئر على ضوء التقديرات الانتاجية في بئري جودة الأول والثاني.

وكانت شركة «دي. إن. أو» أعلنت في أواخر اغسطس الماضي انها استكملت حفر البئر رقم ٢٢ في حقل تاسور في اليمن بمعدل انتاج اولى وصل الى ٦٤٤٠ برميلاً يومياً.

ويقع حقل تاسور في منطقة الامتياز رقم ٣٢ بشبوة التي تديرها «دي. إن. أو» بحصة تبلغ ٣٨,٩٥٪.. وقالت الشركة ان نصيبها قبل خصم الضرائب من الانتاج من البئر الجديدة بلغ ٢٥١١ برميلاً يومياً.

وتتألف المجموعة النفطية من شركة «دي. إن. أو» النرويجية التي تبلغ حصتها ٣٩٪ وتمتلك الشركات المحلية أنسان ويكفس ٤٢,٩٣٪ وشركة «تي. جي.» ١٣,١٢٪ بينما تمتلك الشركة اليمنية ٥٪.

وكانت شركة سوكوانترناشونال البريطانية للتنقيب عن النفط في اليمن أعلنت أن اختباراتها على بئرها الأولى في حقل خرير بشرق محافظة شبوة كشفت عن مستوى للانتاج يزيد على ٨٤٠٠ برميل نفط يومياً.

موشرات اقتصادية

إعداد ومراجعة دراسات المناطق الصناعية

■ أعلن برنامج تطوير مدن الموانئ عن تخصيص جزء من قرض هيئة التنمية الدولية لتغطية الخدمات الاستشارية المتعلقة بإعداد ومراجعة دراسات المناطق الصناعية لمدن الموانئ اليمنية عدن، الحديدة، المكلا، من قبل شركات مؤهلة.

وتهدف الخدمات الاستشارية إلى تقييم إطار العمل القانوني الإجرائي والمؤسسي والتطبيقات الفعلية لتطوير وتشغيل المناطق الصناعية باليمن مع التركيز على مشاركة القطاع الخاص وتحديد الإصلاحات الأساسية المطلوبة وتقديم اقتراحات تفصيلية لتطوير إطار عمل متميز في الجوانب القانونية والإجرائية والمؤسسية، وتقديم الاستشارات بالتنسيق مع الجهات المحلية والوطنية ذات العلاقة مع الاستفادة من الخبرات الدولية.

كما تسعى تلك الخدمات إلى تنفيذ دراسة أولية أو مراجعة الدراسات المتوافرة حول احتياج السوق للأراضي الصناعية وذلك في المواقع الشاغرة في عدن «موقع المنطقة الصناعية بالعريش والمواقع الصناعية بالمنطقة الحرة»، وفي الحديدة «موقع المنطقة الصناعية بطريق جيزان»، وفي المكلا «منطقة الضبة، اعتماداً على سياسة الدولة بخصوص مشروع الميناء المقترح ومنطقة الريان»، وذلك من خلال تقييم الاتجاهات المحلية والوطنية والإقليمية، وكذا تقييم القيمة السوقية وخصائص الموقع وتحديد المتطلبات الأساسية لتحديد الاحتياجات بما فيها احتياجات البنى التحتية.

خمسة مشاريع استثمارية في عدن بتكلفة ٣,٣ مليار ريال

● حظيت مشاريع استثمارية إنتاجية جاري تنفيذها بمحافظة عدن بإعفاءات جمركية وصلت إلى ٥ مليارات و٩٥٤ مليوناً و٨٧٣ ألف ريال في إطار المزايا التشجيعية التي يوفرها قانون الاستثمار.

وأوضح تقرير تقييمي نصف سنوي لفرع الهيئة العامة للاستثمار أن هذه الإعفاءات تشمل المواد الخاصة والمستلزمات الإنتاجية لـ١٧ مشروعاً استثمارياً إنتاجياً مرخصاً من فرع الهيئة العامة للاستثمار خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠٠٦م، في مجالات صناعة الاسمنت ومطاحن الغلال والطباعة والسجاد والطلاء والكابلات والأسلاك الكهربائية وإنتاج الأحذية ومنتجات الإيسكريم..

وأفاد التقرير أن فرع الهيئة أصدر خلال النصف الأول من العام الجاري شهادات إعفاء ضريبية لـ١٨ مشروعاً في مجالات التعليم والخدمات والأسماك والسياحة والصحة والصناعة، وأضاف انه تم خلال هذه الفترة تنفيذ خمسة مشاريع في المجالين السياحي والصناعي وبتكلفة ٣ مليارات و٣٤٨ مليوناً و٢٤٢ ألف ريال.

إحلال ١٥ ألف عامل يمني في قطاع النفط

● تمكنت وزارة النفط والمعادن بالتعاون مع الاتحاد العام لعمال اليمن من إحلال ١٥ ألف عامل وعاملة يمني محل العمالة الأجنبية في القطاع النفطي.

وأوضح محمد الجدري رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية ان العمالة التي تم إحلالها تشمل مجالات فنية نادرة ومجالات عمل أخرى في القطاعات النفطية.

من جهة أخرى أشار رئيس الاتحاد إلى أن لجان مسح ميدانية تقوم حالياً بمسح العمال المتعاقدين في القطاعين العام والخاص، لافتاً إلى أنه تم تسجيل أكثر من ٦٠ ألف عامل وعاملة ومتعاقد حتى الآن، وان اللجان ستنهي مهمتها الأسبوع القادم.

وأوضح الجدري ان هناك تشاوراً ثلاثياً بين العمال وأصحاب العمل والحكومة لتنفيذ كافة القوانين الخاصة بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن ومنح العمالة اليمنية أولوية في فرص العمل والتوظيف.

دراسة لزيادة أسماك الحبار في سواحل اليمن

● يدرس مركز بحوث علوم البحار بعدن أماكن تواجد أسماك الحبار على امتداد المناطق الساحلية للجمهورية اليمنية، والطرق المثلى لاصطيادها وتأثير الاصطياد التقليدي عليها بهدف المحافظة عليها وزيادة أعدادها.

وقال الدكتور أسامة الماس مدير عام المركز ان المركز ينفذ حالياً مسحاً ميدانياً خاصاً بهذه الدراسة منذ أغسطس الماضي وحتى نوفمبر القادم في مناطق عمران وفقم ورأس العارة وشقرة، وبئر علي والمكلا والشحر وقصيعر وخبوط وحصوين. .وأوضح الماس لـ«سبأ» ان هذه الدراسة التي أعدتها فرق بحثية من المركز تُعد الأولى من نوعها على مستوى اليمن، وتتزامن مع قرارات وزارة الثروة السمكية المتعلقة باستبعاد قوارب الاصطياد التجارية التي تعبث بثرواتنا وأحيائنا البحرية.

وأضاف أن هناك توجهاً لدى الوزارة لتحويل مركز بحوث علوم البحار إلى هيئة بحثية تتمكن من توسيع مهامها وحصولها على الدعم وربطها ببرامج مشتركة مع بلدان الجوار لتحقيق المنفعة العامة.

وأكد أن المركز يسعى حالياً إلى تطوير مركز تربية الأحياء البحرية في البريقة من خلال إيجاد ميزانية لتشغيله وصيانته باعتباره المركز البحثي الوحيد على مستوى الجمهورية الخاص بتنشيط التجارب العلمية لتربية الجمبري الذي يعد من الصادرات الوطنية الرافدة للاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة.

ونوه الماس إلى أن المركز يعكف حالياً على إعداد دراسة لإقامة منطقة للغوص والسياحة البيئية في البريقة.

وكيل وزارة المالية لقطاع التخطيط والاحصاء والمتابعة:

التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي أصبح مطلباً أساسياً

الاستثمارات في القطاعات الواعدة والأنشطة الاقتصادية والخدمية لها مردود ومكسب مشترك لجميع دول مجلس التعاون

كتب/ جمال مجاهد

■ أكد الدكتور علي محمد شاطر مثنى وكيل وزارة المالية لقطاع التخطيط والاحصاء والمتابعة أن المرحلة القادمة تتطلب رؤية شراكة تكاملية اقتصادياتها شاملة بما فيها توحيد سوق العمل بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، بهدف سرعة تنمية القواعد الانتاجية على نحو يقود الى مسارات النمو الحقيقي والمستدام، في عالم اصبح قوامه القوة الاقتصادية المعتمدة على التكتلات الاقليمية والمنافسة الحادة المستندة الى أعلى مستويات الكفاءة الانتاجية وارقى قدرات للمهارات البشرية. وقال الدكتور مثنى ان انضمام اليمن التدريجي ثم التكامل الى مجلس التعاون الخليجي له مردود ايجابي كبير لجميع دول المجلس، في جانب الاندماج «التكامل» الاقتصادي، وجانب تكامل سوق العمل.

العمالة اليمنية الماهرة تستطيع سد حاجات سوق العمل الخليجي في قطاعات الزراعة والتشييد والصناعة

وأوضح وكيل وزارة المالية ان هناك مقومات اساسية تجعل من دول شبه الجزيرة العربية قوة اقتصادية كبيرة تلعب دوراً مهماً في عالم التكتلات الاقتصادية، وهذا في الحقيقة لن يتحقق إلاّ اذا تكاملت وتشابكت المصالح واتخذت الخطوات الفعلية للدمج الاقتصادي الكامل لتصبح حينها قوة بشرية واقتصادية على المستوى الاقليمي والدولي.

فمن خلال ما تملكه دول شبه الجزيرة العربية من مقدرات وموارد اقتصادية وفي ظل الواقع الراهن «عصر تحديات العولمة» أصبح التكامل الاقتصادي بين اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ليس فقط في مصلحة هذه البلدان، بل اصبح مطلباً اساسياً لنجاح اهداف المجلس اقتصادياً سواءً على المستوى الاقليمي او على المستوى الدولي حيث ان التكتل الاقتصادي فيما بين دول شبه الجزيرة العربية في علاقة اقتصادية قوية تجمع فيها مقومات اقتصادياتها في مظلة واحدة تحمي هذه الدول من الانفراد بها في معزل وفرض قيود وشروط عليها تؤدي بهذا البلد او ذاك الى فقد مقوماته الشخصية والاقتصادية في الداخل وفي الخارج.

ولفت الى أن التكامل الاقتصادي لدول المجلس بما فيها اليمن يعتبر بمثابة صمام أمان للدول المشاركة فيها بحيث تتوزع خسائر الصدمات والازمات على الكل بدلاً من دولة واحدة، وفي الوقت نفسه ستحقق دول المجلس مجتمعة عدداً من المكاسب المتبادلة اولها التجارة فيما بينها مما يقلل من حدة منافسة الشركات العالمية وكسر حدة سيطرتها واستغلالها واحتكارها لأسواق كل دولة على حدة.. وخير مثال على ذلك ما يحصل اليوم من تدفق مختلف للسلع من المملكة العربية السعودية ومن بقية دول الخليج العربي الى السوق اليمني كون حجم السوق اليمني كبيراً مقارنة بالاسواق المجاورة نتيجة عدد سكان اليمن الذي يفوق ٢٠ مليون نسمة.

وتابع الدكتور مثنى: من المكاسب الجماعية الاخرى قوة التفاوض الجماعي لتحقيق مكاسب على الساحة الدولية خاصة ودول المجلس تتفاوض حالياً مع بلدان الاتحاد الاوروبي من أجل انشاء منطقة تجارية مشتركة، أي يمكن لدول المجلس ان تلعب دوراً مهماً اذا اندمجت مواردها الاقتصادية والبشرية داخلياً، بحيث لا يكون هناك مجال للازدواجية في مشاريعها الانتاجية لأن سياسة الاندماج بين الشركات الصناعية المختلفة يُمكن هذه الشركات المندمجة من المنافسة الاقليمية والعالمية ومن التفاوض الجماعي ومن مواجهة الضغوط الاقتصادية العالمية في الاسواق المحلية والاقليمية والدولية.

ومن هذا المنطلق، فإنه من مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي ان تنظر بجدية حول الاستثمارات داخل دول شبه الجزيرة العربية وبالذات في اليمن.. حيث توافر الفرص في اليمن أمام الاستثمارات لتحقيق عائد كبير.

كما ان العديد من القطاعات الواعدة مثل الزراعة، الاسماك، السياحة، الخدمات، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والخدمية، والتي بكل تأكيد يكون لها مردود ومكاسب مشتركة لجميع دول المجلس.. فإذا ما نجحت هذه السياسة المشتركة في توجيه وتشجيع القطاع العام والخاص في دول الخليج في ضخ الاستثمارات في مختلف الانشطة الاقتصادية والخدمية في اليمن، فإن هذه السياسة «نقل العمل للعمال» من خلال زيادة الاستثمارات في اليمن تؤدي الى خلق وتنشيط العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة ووضع اليمن في الاتجاه الصحيح لتحقيق المزيد من الاندماج والتكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لما فيه مصلحة الجميع.

مصالح مشتركة

وقال وكيل وزارة المالية في دراسة أعدها عن «واقع ومستقبل سوق العمل اليمني والخليجي في ظل المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية» حصلت عليها «الميثاق»، ان هناك مصالح اقتصادية مشتركة ناتجة عن الاندماج «التكامل» الاقتصادي اهمها اتساع حجم السوق حيث ان التكامل الاقتصادي يعمل على حل مشكلة ضيق الاسواق وبالتالي تجد المنتجات المختلفة اسواقاً اوسع ومجالات اكبر.. وتنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجارياً في ميادين الانتاج المختلفة حيث ان امتداد حدود منطقة دول الخليج اقتصادياً وزيادة امكانات الانتاج تعمل على تنويع مصادرها وتزيد من اعتماد الدول الاعضاء على بعضها البعض في الحصول على متطلباتها من السلع والخدمات ومن عوامل الانتاج.. وبالتالي تقلل من وارداتها من السلع والخدمات بما فيها عنصر العمالة الوافدة.. والاستفادة من المهارات الفنية والايدية العاملة المحلية بشكل افضل وعلى نطاق واسع كون التكامل الاقتصادي يودي الى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي.

ومن بين المصالح المشتركة تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين دول المجلس بما فيها اليمن وبين بقية دول المنطقة والعالم الخارجي بما يخدم مصلحة دول الخليج العربي، حيث ان هناك علاقة قوية بين الدول المتكاملة اقتصادياً وبين زيادة اهميتها سواء على المستوى الاقليمي او على المستوى الدولي كونها اصبحت تتمتع بميزة المساومة الجماعية الاحتكارية.

بالاضافة الى زيادة معدل النمو الاقتصادي حيث انه من خلال اتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي ذلك الى زيادة حافز الاستثمار، كون الفرص تصبح مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان المنطقة لتحقيق الربح من خلال توظيف الاموال في وسائل انتاج هذه السلع.

كما يعد التكامل الاقتصادي خطوة الى الامام في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي، حيث انه لا يتعارض مع المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية التي تشجع الدول العربية الراغبة في تعزيز التعاون والترابط فيما بينها، كون النتيجة النهائية هي تطوير وتقوية المصالح الاقتصادية لهذه الدول.. وتعزيز حماية نفسها، وبالتالي المساهمة بفاعلية أكبر في تقوية النظام العربي والقدرة على التفاوض مع أي مجتمع أو تكتل اقليمي او دولي من موقف قوة.

تكامل سوق العمل

ونوه الدكتور علي محمد شاطر مثنى الى أن اليمن تتميز بوفرة نسبية في الموارد البشرية «قوة العمل» مقارنة بالموارد البشرية لدول الجوار، وكذلك بأجور منخفضة نسبياً مقارنة بأجر العمالة العربية الاخرى والعمالة الآسيوية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي يمكن لفائض العمالة اليمنية أن تسد بعض حاجات سوق العمل الخليجي خاصة من العمالة الماهرة وشبه الماهرة في العديد من القطاعات مثل الزراعة، التشييد، الصناعة وغيرها من مختلف الانشطة الاقتصادية والخدمية هذا من جهة.. ومن جهة أخرى، فإن اليمن ترتبط مع دول المجلس ارتباطاً مصيرياً وتجتمع معها بعادات وتقاليد واحدة، وبالتالي لا يمكن ان تشكل العمالة اليمنية خطراً على هيكل المجتمع الخليجي في حالة بقائها لفترة طويلة او حتى منحها الجنسية الخليجية وانصهارها في المجتمع الخليجي.

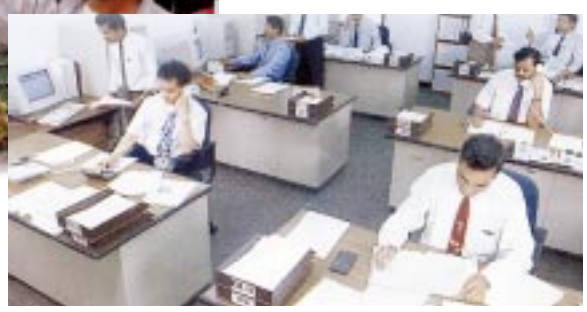

وهذا عكس الحال بالنسبة للعمالة غير اليمنية وخاصة منها العمالة الآسيوية، والتي لا يستبعد ان يحصل غالبيتهم على الجنسية الخليجية في المستقبل القريب.

ودعا الأخ الوكيل الى وضع وبلورة سياسات واستراتيجيات جديدة لدول المجلس الخليجي تتركز اساساً في الحد من حجم الهجرة وتخفيض حجم العمالة الآسيوية، وجعلها أكثر انتقائية ونوعية مما كانت عليه في السابق، بل واحلالها بالعمالة العربية وخاصة منها اليمنية بالاضافة الى التأني ودراسة جميع الخطوات المستقبلية بشكل جيد وجدي والتي تؤدي الى التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية وخاصة منها ما يتعلق باتفاقيات العمل الدولية.

واجمل مثنى فوائد توحيد سوق العمل لدول شبه الجزيرة العربية في المساهمة في حل الخلل القائم سواءً على مستوى هيكل التركيبة السكانية او على مستوى هيكل تركيبة القوى العاملة، والحد من الاختلالات والاخطار المترتبة على العمالة الاجنبية وخاصة منها الآسيوية على النسيج الثقافي والقيمي والاخلاقي.. والتخفيف من التحويلات المالية الى خارج منطقة الخليج، وبالتالي زيادة تدفقها للدول المصدرة للعمالة داخل دول شبه الجزيرة العربية مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع وتعزيز نمو القطاعات الانتاجية، بالاضافة الى ان توحيد سوق العمل يعتبر في حد ذاته مصدراً لبعث الهوية الخليجية العربية من جديد، بل ومصدر ضمان بقائها في المستقبل، كما يعد خطوة اولى للتنسيق في مجال القوى العاملة ليس فقط على مستوى دول شبه الجزيرة العربية بل على مستوى الوطن العربي.

متطلبات

وحول متطلبات توحيد سوق العمل ذكر وكيل وزارة المالية انها تتضمن العمل الجاد والمخلص لتحقيق الشراكة والتعاون والتكامل ليس فقط على مستوى سوق العمل، بل على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك لما يخدم مصالح البلدان جميعاً، وفي نفس الوقت يواجه تحديات ومخاطر عصر العولمة.. والعمل على مقاربة التشريعات والقوانين في مجال العمل وخاصة من قبل اليمن، والتي بالتالي تخلق الانسجام التشريعي والقانوني من أجل تحقيق أهداف توحيد سوق العمل..

ووجود قاعدة بيانات مشتركة عن سوق العمل اليمني ودول الخليج العربي، أي تبادل المعلومات والبيانات في مجال سوق العمل من حيث حجم القوى العاملة، وحجم التشغيل وفي مجالات التأهيل والتدريب حتى يتم معرفة وتحديد احتياجات كل سوق بكل دولة من حيث الكم والنوع ومدى قدرة السوق اليمني أو غيره من أسواق دول شبه الجزيرة العربية في توفير هذه الاحتياجات.

وتشتمل متطلبات توحيد سوق العمل على تسهيل انتقال العمالة بين جميع دول شبه الجزيرة العربية وبما يحقق الأولوية لتشغيل العمالة المحلية.. والمشاركة من قبل القطاع الخاص والعام في جميع دول شبه الجزيرة العربية في تأهيل وتدريب القوى العاملة المحلية لما لعنصر العمل من أهمية كبيرة في تنمية العنصر البشري وزيادة الكفاءة الانتاجية، ولما لهذه المساهمة المشتركة من مردود ايجابي لجميع الدول وخاصة على المدى المتوسط والطويل.

وكذا تشجيع الجانب الاستثماري بين دول شبه الجزيرة العربية والذي يؤدي الى توسيع القاعدة الانتاجية وبالتالي الى التخفيف من معدلات البطالة بكل أشكالها.

وشدد وكيل وزارة المالية على أنه اذا ما سعت جميع دول شبه الجزيرة العربية الى التعاون الجاد وتحقيق الشراكة والتكامل الاقتصادي بما فيها سوق العمل فيما بينها، فإن هذا يضمن تحقيق مصالحها اولاً، بل ويفتح الآفاق لبناء اتحاد قوي ومتماسك معتمد على قاعدة اقتصادية قوية ودعم اجتماعي واسع، وبالتالي يكون هذا الاتحاد قادر على مواجهة المستجدات والاحداث الاقليمية والعالمية المتسارعة والخطيرة على كافة المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والامنية.